

فيما قدمته الحكومة الى مجلس الشورى الإسلامي..

## مشروع قانون لمتابعة الأرصدة المجمدة في سيئول



فرضها عقب إعلانه، في أيار/مايو ٢٠١٨، انسحاب بلاده بشكل أحادي من الاتفاق الخاص ببرنامج إيران النووي السلمي. وتقدر طهران إجمالي أموالها المحتجزة في الخارج بنحو ١٠٠ مليار دولار، منها ٣٥ ملياراً في بنوك أوروبية.

### جهود مكثفة للإفراج عن الأرصدة

وحاولت الجمهورية الإسلامية الإيرانية كثيراً بشئى الطرق خلال السنوات الماضية، الإفراج عن أموالها المٌجمدة جوراً في الخارج، لكن محاولاتها مع هذه الدول وخاصة كوريا الجنوبية والعراق لم تتكلل بالنجاح في الإفراج عن تلك الأرصدة في تلك الدول التي تواجه أيضاً ضغوطاً وتهديدات أميركية بعقوبات ثانوية في حال أفرجت عن هذه الأموال.

ومؤخراً قال المتحدث باسم الخارجية، ناصر كنعاني، في مؤتمره الصحفي: "تخذنا خطوات مؤثرة" للإفراج عن أرصدتها المٌجمدة في الخارج. وتابع: إن طهران تتابع هذا الملف "عبر قنوات مختلفة"، لافتاً إلى إجراء مباحثات مباشرة مع الدول المعنية التي توجد فيها تلك الأرصدة، فضلاً عن مفاوضات غير مباشرة مع الولايات المتحدة عبر دول الوسيط لـ"التأثير على الموقف الأميركي غير القانوني".

وخلال مارس/ آذار الماضي أيضاً، سمحت الولايات المتحدة للعراق بتسديد نصف مليار دولار من مجموع المستحقات الإيرانية لديه حسبما كشف الأمين العام لغرفة التجارة الإيرانية العراقية، حميد حسيني آنذاك. فيما تصر الجمهورية الإسلامية طبقاً لحقها القانوني المشرع على إعادة تلك الأموال المٌجمدة إلى الداخل نقداً، ترفض واشنطن السماح بذلك حتى الآن وعمليات الإفراج حتى الآن تمت فقط لشراء سلع أساسية وتسديد ديون إيرانية، إذ تحول تلك الأموال إلى حساب الشركات التي تشتري طهران منها تلك السلع.

### القانون يتابع قضية إعادة ودائع البنك المركزي من البنوك الكورية والمطالبة بتعويضات بسبب التأخير في دفعها

المادة ١٢ من اتفاقية تشجيع ودعم الاستثمار بين حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحكومة جمهورية كوريا الذي تمت الموافقة عليه في ٢٠٠٣/١٠/٥ والمادة ١٣٩ من دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تم تقديم مشروع القانون التالي للإجراءات القانونية.

وفي وقت سابق من العام الجاري، أفادت تقارير صحفية بأن حكومة كوريا الجنوبية أودعت الأموال في مصرفين كوريين جنوبيين قبل سنوات، لكنها لم تحوّل إلى بنك إيران المركزي بسبب العقوبات الأميركية على إيران التي أعاد ترامب

القانونية في اجتماع مجلس الوزراء.

### ٧ مليارات دولار مُجمدة

يذكر أنه بعد انسحاب إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي في عام ٢٠١٨، أعيد فرض الحظر الاقتصادي على إيران، مما أدى إلى تجميد ٧ مليارات دولار من الأرصدة الإيرانية من مبيعات النفط في مصرفين في كوريا الجنوبية. وفي السنوات الأخيرة، وفقاً لمسؤولين حكوميين، تم اتخاذ العديد من الإجراءات للإفراج عن الأموال الإيرانية المٌجمدة في

كوريا الجنوبية، ولكن حتى الآن، بسبب بعض العراقيل، لم يتم إيداع الأرصدة الإيرانية في كوريا الجنوبية في حسابات بنكية إيرانية.

### إحالة النزاع

وجاء في المقدمة التوجيهية لمشروع قانون إحالة النزاع بين البنك المركزي بالجمهورية الإسلامية الإيرانية وحكومة جمهورية كوريا الجنوبية إلى التحكيم: من أجل إعادة ودائع البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية من البنوك الكورية والمطالبة بتعويضات بسبب التأخير في دفعها وفي تنفيذ

**الوفاق- أرسل رئيس الجمهورية آية الله السيد إبراهيم رئيسي، مشروع قانون المتابعة القانونية لمطالبات إيران لأرصدتها المٌجمدة لدى كوريا الجنوبية إلى مجلس الشورى الإسلامي. وأرسل رئيس الجمهورية آية الله رئيسي "مشروع قانون إحالة النزاع بين البنك المركزي بالجمهورية الإسلامية الإيرانية وحكومة جمهورية كوريا الجنوبية إلى التحكيم" إلى رئيس مجلس الشورى الإسلامي محمد باقر قاليباف. وتمت الموافقة على مشروع القانون هذا باقتراح من مساعد رئيس الجمهورية للشؤون**

### أخبار قصيرة



### إيران مستعدة لتزويد العراق بخبراتها في طريقة الري

أعلن مدير وحدة العلوم والتكنولوجيا في محافظة همدان "مجيد كزاي"، استعداد الشركات المعرفية في هذه المحافظة لنقل خبراتها في مجال الري الحديثة إلى العراق، وذلك في الاجتماع الذي جمعه قبل ظهر اليوم السبت بالمدير العام لشركة الماء والمجاري العراقية الذي يزور همدان حالياً. وأشار "كزاي" في هذا اللقاء إلى الأهمية الجيدة المتوفرة للتعاون بين إيران والعراق ورغبة المسؤولين الإيرانيين والشعب الإيراني بمساهمة الشركات الانتاجية الإيرانية في العراق، وذلك نظراً للقواسم التاريخية والثقافية المشتركة بين البلدين. وتابع المسؤول قائلاً: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق إضافة إلى عامل الجوار، فإنهما يواجهان مشاكل مشتركة بما فيها شحة المصادر المائية والعواصف الترابية، والمشاكل الأخرى.



### إيران في المركز الثامن عالمياً بإنتاج الصلب

احتلت إيران المرتبة الثامنة في إنتاج الصلب في العالم بإنتاج ١٦ مليوناً و ١٠٠ ألف طن في النصف الأول من عام ٢٠٢٣. وأعلنت الرابطة العالمية للصلب أن إيران أنتجت ١٦ مليوناً و ١٠٠ ألف طن من الصلب الخام خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري (٢٠٢٣) لتسجل نمواً بنسبة ٤,٨ بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وفقدت إيران ثامن أكبر منتج للصلب في هذه الفترة مع نمو إنتاجها. وانخفض إجمالي إنتاج الصلب العالمي في هذه الفترة بنسبة ١/١ بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.



### «بريكس»: الناتج المحلي لدولنا يمثل ربع الناتج العالمي

أعلنت رئيسة بنك "بريكس" ديلما روسيف، الخميس، أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي لدول بريكس يمثل ربع الناتج العالمي. وفي كلمة لها خلال "المنتدى الاقتصادي والإنساني الروسي الإفريقي" في سان بطرسبورغ، أكدت روسيف أن "بنك التنمية بريكس" يدعم الدول النامية في مجال التسويات بالعملة المحلية، مبيّنة أن "البنك تأسس قبل ٨ سنوات، وسنحت لي الفرصة في عملية التأسيس مع الرئيس فلاديمير بوتين". ولفتت إلى أن "البنك تأسس بإرادة بريكس"، ولكنه تجاوز "بريكس" ولم يعد يقتصر على الدول الخمس الأعضاء. البنك لديه قدرات على ادخار الموارد والمشاركة في المشاريع البنوية في عدد من الدول لإنشاء المدارس والجامعات والمؤسسات والبنية التحتية الرقمية.

والخليج الفارسي لكن هناك محطة نووية أيضاً ستبنى في المناطق الشمالية من البلاد.

وشرح شيرمردي: إن استخدام الإشعاع النووي يؤدي إلى خفض نسبة الجراثيم في المياه الملوثة والأسنة وذلك ترسيب المواد العالقة في المياه كالمواد الكيماوية والمعادن الثقيلة وإلى جانب طرق أخرى من المعالجة يمكن استحصال مياه تصلح للزراعة والاستخدام في الصناعة، كما أن منظمة الطاقة الذرية الإيرانية تدرس أيضاً استخدام أشعة البلازما الباردة لتكرير ومعالجة المياه الملوثة من الجراثيم والمواد الكيماوية، في أحد المواقع في البلاد.

الشرب يومياً وإن محطتين نوويتين آخرين هما "إيران مكران (على سواحل بحر عمان)" و"إيران هرمز" اللتين انطلقت مشاريع بنائهما فعلياً، ستكونان قادرتين على تحلية مياه البحر وتوفير مياه الشرب لمحافظة سيستان وبلوشستان وهرمزكان.

### تقنين المياه

كما أشار شيرمردي أن استخدام التقنية النووية يوفر إمكانية إنتاج محاصيل زراعية باستهلاك كمية أقل من المياه تصل إلى الثلث، وأوضح بأن معظم المحطات النووية المزمع إنشاؤها والتي قد انطلقت مشاريع بنائها فعلياً تقع على سواحل مكران

قال نائب رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، بيجمان شيرمردي، إن استخدام الطاقة النووية يساهم في حل أزمات كبرى مثل شح مياه الشرب أو معالجة المياه الملوثة الصناعية، مضيفاً بأن إيران تعترم تأمين قسم من مياه الشرب التي تحتاجها المناطق القريبة من المحطات النووية في البلاد من المحطات النووية نفسها عبر بناء منشآت جانبية تستفيد من عمل المفاعلات والحرارة المتولدة من أجل تحلية المياه.

وأوضح شيرمردي في مقابلة صحفية أن مفاعل بوشهر النووي الآن هو مزود بوحدة لتحلية المياه تنتج ٧٠ ألف متر مكعب من مياه



إلى جانب المحطات النووية..

## إطلاق مشاريع عملاقة لتحلية المياه

## صادرات خراسان الشمالية تشهد نمواً بنسبة ٧٤٪



وألم يعد يقتصر على الدول الخمس الأعضاء. البنك لديه قدرات على ادخار الموارد والمشاركة في المشاريع البنوية في عدد من الدول لإنشاء المدارس والجامعات والمؤسسات والبنية التحتية الرقمية.

أعلن المدير العام للصناعة والمناجم والتجارة في محافظة خراسان شمالي "حسين حاجي بكو" يوم أمس السبت أن صادرات هذه المحافظة إلى ٣٩ دولة في عهد الحكومة الحالية شهدت نمواً بنسبة ٧٤٪، مؤكداً أن معظم السلع التي تم تصديرها كانت البتر وكيمياويات.

وقال المسؤول: إنه وبناء على تقرير الجمارك فإن قيمة هذه السلع بلغت ٢٠٦ ملايين دولار، فيما بلغت زنتها ٣١٨ الف طن مما يظهر زيادة من ناحية القيمة ٧٤٪ قياساً لنفس الفترة في الأعوام الماضية.

وأضاف قائلاً: إن معظم السلع التي تم تصديرها من هذه المحافظة كانت البتر وكيمياويات ومنتجات صهر الحديد والاسمنت وأحجار الألمنيوم والزعفران وعلف الماشية ومنتجات اللانيموم. وشدد على أن هذه السلع تم تصديرها إلى ٣٩ دولة منها أفغانستان والعراق وتركمانستان وأوزبكستان

## المقاصة إحدى طرق تطوير العلاقات الاقتصادية



الدولية، والتجارة بعملة الأعضاء، والتواجد في الأسواق البكر، والعقود متعددة الأطراف هي حلول أخرى تساعد على تطوير تجارة البلاد وتؤدي إلى الاستخدام الصحيح للمقاصة والحد من الآثار السلبية الجانبية. واعتبر إن المقاصة طريقة عمل تستفيد منها حتى الدول غير الخاضعة للعقوبات وقال: من مزايا المقاصة؛ تبادل السلع المميزة من خلال حذف التكاليف الإضافية للمصدرين والمستوردين والتجارة بدون وسطاء وذات الفائدة للطرفين.

صرح المتحدث باسم لجنة العلاقات الدولية وتنمية التجارة في دار الصناعة والتعدين والتجارة الإيرانية بأن المقاصة أحد الطرق التجارية لتطوير العلاقات الاقتصادية وإذا اعتمدنا عليها باعتبارها السبيل الوحيد، فإنها قد تسبب لنا مشاكل وخسائر. وقال سيد روح الله لطيفي في تصريح صحفي: هناك منتجات لدينا فيها ميزة وتحتاجها البلدان المستهدفة يمكن استبدالها بمنتجات نتجها والدولة المقابلة لديها ميزة نسبية أو مطلقة لإنتاجها، وهو الخيار الأفضل للبلد.

وأضاف: بالطبع، يجب الإشارة إلى أن المقاصة هي إحدى طرق التجارة فقط، وإذا اعتمدنا عليها باعتبارها السبيل الوحيد، فإنها قد تسبب لنا مشاكل وخسائر. وأشار إلى أن المقاصة تعتبر بمثابة تعاون غير مباشر في التبادل النقدي، وقال: يمكن استخدام هذه الطريقة جنباً إلى جنب مع طرق الأعمال الأخرى، مثل الدفع بالعملة الوطنية والعملة الرقمية وما إلى ذلك، خاصة من أجل إلغاء دورة البورصات. وقال لطيفي: إن التبادل بالعملة الوطنية للدول، والعضوية في الاتحادات والمنظمات